قيس م. فِرّو*

إعادة صوغ الخصوصية الدرزية في إسرائيل

قمعاً للشعور العربي والفلسطيني في صفوف الدروز لم يزل الساسة الإسرائيليون يقومون، منذ سنة ١٩٤٨، بمحاولات منظمة لإعادة صوغ الخصوصية الدرزية التقليدية من أجل إفراغها في قالب هوية درزية، بعضها محض اختلاق وبعضها تركيب. وإذ يقوم الساسة والمسؤولون الحكوميون الإسرائيليون بهذا المسعى، مستعينين بنخبة درزية يختارون أعضاءها، فهم ينتهجون سياسة تهدف إلى تسييس الأبعاد الطائفية والاجتماعية الدرزية، بينما يجردون أبعادها غير الطائفية والوطنية من أية سمة سياسية. توثق هذه الدراسة، المبنية في معظمها على مواد مستقاة من الأرشيف الإسرائيلي، بعض العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي أدّت إلى "نجاح" هذه السياسات.

أصبح دروز فلسطين جزءاً من دولة إسرائيل عقب حرب ١٩٤٨. وخلافاً لأبناء ملّتهم في لبنان وسورية، كان هؤلاء في معظمهم ريفيين، وقليلي التأثر بالمفاهيم الوطنية التي كانت سائدة في صفوف المثقفين الدروز في بيروت أو دمشق. لا بل إنهم سعوا، بدلاً من ذلك، للحفاظ على الاستقلال العرقي المتوارث لمجتمعهم، وذلك عبر التمسك بخصوصيتهم العرقية ـ الدينية إلى أقصى حد ممكن. غير أن الانتماء العرقي والقضايا العرقية كانت أدوات جاهزة تلقفها الصهيونيون في متابعة أهداف سياستهم حيال السكان العرب في الدولة اليهودية. وكان من أهم هذه الأهداف ضرب إسفين بين الدروز وسواهم من العرب في الدولة الجديدة، وإيجاد عرب "طيبين" وعرب "أشرار"، والاستعانة بنخبة درزية يختارونها. وقد استخدمت إسرائيل هذه الأهداف رأس حربة لسياستها المستمرة في الهيمنة والاغتصاب.

فرِّق تسد

ألّفت الحكومة الإسرائيلية في أوائل سنة ١٩٤٩ لجنة وزارية لوضع الخطوط العريضة للسياسات القضائية، والاقتصادية، والتربوية التي من شأنها أن "تسهل دمج" السكان العرب، الذين لم يُطردوا، في إطار الدولة اليهودية. وعملاً باقتراحات بيخور شيطريت، وزير شؤون الأقليات، خلصت اللجنة إلى أن التركيز يجب أن ينحصر في مسألة واحدة: منع

* أستاذ في التاريخ ورئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا. وهو ينتمي إلى طائفة الموحدين الدروز.

الأقليات العربية من الاتحاد في جماعة واحدة من شأنها "أن تكون عربية في هويتها ومسلمة في ديانتها... ولمّا كانت إسرائيل لا تستطيع أن تفرض الاندماج الثقافي، فإن أفضل طريقة للتعامل مع الأقليات كانت تتمثل في (تقسيمهم ثم تقسيمهم)."[١]

كانت سياسة "التقسيم ثم التقسيم" ـ أي فرِّق تسد ـ قائمة ومركزة على الدروز في الدرجة الأولى. وكانت هذه السياسة تهدف إلى فصلهم بعيداً عن المجتمع الفلسطيني العربي الأوسع عبر الترويج لـ "الخصوصية الدرزية"،[٢] أي فكرة كون الانتماء والهوية الدرزيين يجعلانهم متميزين من باقي العرب.

فمنذ الثلاثينات من القرن الماضي، كان بعض الناشطين الصهيونيين، من أمثال يتسحاق بن تسفي (الذي صار لاحقاً رئيس إسرائيل الثاني)، قد سعى لـ "كسب ودّ هذه الجماعة" في الصراع الناشئ بين العرب واليهود.[٣] لكن على الرغم من جهود كهذه، وبمعزل عن بعض الجماعات الصغيرة التي انضمت إلى سواها من الفلسطينيين، فإن الدروز الفلسطينيين ظلوا في معظمهم بعيدين عن الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني طوال فترة الانتداب.

أتاحت حرب ١٩٤٨ للصهيونيين أول فرصة حقيقية لفصل الدروز عن باقي العرب. ففي ١٣ حزيران / يونيو، وعند بداية ما يسميه بِني موريس "المعركة من أجل الحصاد"، أصدر رئيس الأركان الإسرائيلي أمراً يمنع به العرب الذين تمكنوا من البقاء في المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي من أن يحصدوا حقولهم. وفي ١٩ حزيران / يونيو، اليوم الأول من الهدنة التي فرضتها الأمم المتحدة، أمر رئيس الأركان بأن "كل حقل للعدو في المنطقة الخاضعة لسيطرتنا التامة علينا أن نحصده. وكل حقل لا نستطيع أن نحصده ينبغي أن يتلف."[٤] غير أن الدروز عوملوا بطريقة مختلفة عن سواهم من العرب الذين طاولهم هذا القرار. ووفقاً لآراء الخبراء في وزارة الخارجية الإسرائيلية، في تلك الفترة، "فإن مسألة جمع الحصاد كانت في مناطق كثيرة من البلد ورقة مهمة في أيدينا. فقد كان السماح للدروز في شمال البلد بأن يحصدوا محاصيلهم أمراً له دلالته."[٥] وكان أحد التقارير العسكرية من تلك الفترة أكثر تفصيلاً: "خلال [حزيران/ يونيو] طلب الدروز بعض المؤن والسماح بحصاد محاصيلهم... وقد استجيب لطلبهم. وكون المحاصيل الدرزية المحاصيل الوحيدة التي حصدت من الحقول الواقعة في المنطقة اليهودية فقد دفع بهم هذا الأمر إلى جانب اليهود."[٦]

خلال تلك الفترة كان المجنَّدون الصهيونيون يطوفون في القرى الدرزية ويعدون أهاليها بحرية الوصول إلى حقولهم إذا ما تطوع أبناؤهم في قوة خاصة حديثة التشكيل في الجيش الإسرائيلي، هي "وحدة الأقليات". كان لتشكيل الوحدة تشعبات تتعدى إطار علاقات إسرائيل بأقلياتها الخاصة. فقد اعترف طوبيا ليشانسكي، أول قائد لهذه القوة، بأنه كان ثمة سياسة مقصودة لتجنيد أكبر عدد ممكن من الدروز السوريين الفارين من جيش الإنقاذ، وهو قوة متطوعين نظمتها جامعة الدول العربية لمحاولة صدّ قوات الهاغاناه، والذي بدأ يتفكك تحت وطأة الانتصارات الصهيونية في حرب ١٩٤٨. وكانت الغاية من هذه السياسة إطاحة ثقة الدول العربية بالدروز.[٧] ومما لا يخلو من دلالة، استناداً إلى رسالة تعيينه (التي صدرت عن رئيس الأركان الإسرائيلي)، أنه كان على ليشانسكي أن يظل على اتصال دائم بـ "القسم السياسي من دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية."[٨]

وقد اعترف يعقوب شمعوني، وهو مسؤول في وزارة الخارجية، بأن وحدة الأقليات لم تساهم مساهمة تذكر في الجيش الإسرائيلي، وإنما كانت الغاية الحقيقية منها استعمال الدروز "شفرة سكين حادة لطعن الوحدة العربية في الظهر."[٩] وكان شمعوني ناشطاً في إنشاء صحيفة "اليوم" العربية وقناة الإرسال العربية (كلتاهما أُنشئت في تموز / يوليو ١٩٤٨) كجزء من "ماكينة" الدعاية الإسرائيلية. كما داعب شمعوني فكرة استخدام هاتين الأداتين لمحاولة زعزعة الوضع السياسي الداخلي في سورية من خلال الدروز: "لقد فكرنا كثيراً في هذه [المسألة]... ونحن نعتقد أن من شأن الصلات بالقوة المتمردة المحتملة في سورية، بزعامة الدروز طبعاً، أن تنزل أفدح الضرر، طاعنة بسكين مسمومة ظهر الوحدة العربية العازمة على محاربتنا."[١٠]

إن ما لا يرقى إليه الشك هو أن البرامج العربية

في إذاعة إسرائيل استغلت كل مناسبة لامتداح وحدة الأقليات باعتبارها رمزاً لـ "التآخي بين الطوائف". ومنذ آب / أغسطس ١٩٤٨ وصف تقرير صهيوني هذا "التآخي" بأنه على النقيض التام من "الاحتكاك بين المسلمين والأقليات في الدول العربية."[١١] لكن أخطر ما كان ينطوي عليه إنشاء وحدة الأقليات بالنسبة إلى الدروز هو ما لخصه يهوشواع بلمون، أحد منظمي الوحدة ومستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية في الشؤون العربية في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤: "لقد قضى هذا العمل طبعاً على كل طريق للعودة [أمامهم]."[١٢]

في أوائل سنة ١٩٤٩ كانت وحدة الأقليات تتألف من ٨٥٠ من الضباط والجنود (٤٠٠ درزي، و٢٠٠ بدوي، و١٠٠ شركسي، و١٥٠ ضابطاً يهودياً وجندياً محترفاً). وفي نيسان / أبريل ١٩٤٩، قرّرت السلطات الإسرائيلية أن تفتح مجال الانخراط في قوى الشرطة أمام "الأقليات". وقد قام كل من أمنون يناي وغيورا زيد بجمع المتطوعين في صفوف الدروز الذين كانت لهم علاقات بالصهيونيين ترقى إلى الثلاثينات، وتجنيدهم في قوة الأقليات والشرطة. ومع ذلك، فإن عدد المجندين الدروز في قوة الأقليات لم يرتفع بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٣ إلاّ قليلاً، ولعل السبب في ذلك يعزى إلى أن الشيخ أمين طريف، الزعيم الديني للطائفة، كان أعرب عن تحفظاته حيال المشروع. لكن آل طريف سكتوا عن موضوع التجنيد ابتداء من سنة ١٩٥٤. ومنذ قانون تجنيد الدروز الإلزامي الصادر سنة ١٩٥٦ (أنظر أدناه)، فتح انخراط الدروز في الجيش الباب أمام المتمرسين ليجدوا عملاً لهم في فروع قوى الأمن الأُخرى. واليوم يشتغل نحو ٤٠٪ من ذكور القوة العاملة الدرزية في هذا القطاع.

الدين و"التقاليد المخترعة"

من التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الوزارية التي أُلّفت سنة ١٩٤٩ "لتسهيل اندماج العرب" تنظيم "السكان غير اليهود في إطار طائفي."[١٣] وفيما يخص الدروز، فإن أحد أعضاء اللجنة، وهو مدير قسم المسلمين والدروز في وزارة الأديان، كتب يقول "إن تعيين رئيس ديني للدروز مهم لنا أيضاً نظراً إلى ما ينطوي عليه من نواح عملية"، أي ناحية فرِّق تسد. ولذلك، "فمن الضروري التقدم باقتراحات في الكنيست تمنح الطائفة الدرزية وضعاً قانونياً مستقلاً في المسائل الدينية... ومن شأن هذا أن يشكل نواة لإنشاء هذه الطائفة الدينية المنظمة [حديثاً بصورة مستقلة عن المسلمين]."[١٤] وفيما لم يثمر هذا الاقتراح إلاّ بعد مرور عدة أعوام، فإن سياسة التركيز على التمايز الديني كانت واضحة المعالم.

وفي آب / أغسطس ١٩٤٩، وضعت وزارة الأديان مخططات عامة لسياسة رسمية حيال الدروز، تضمنت خطة لاستغلال مزار ديني أداة سياسية.

"على المرء عند التعامل مع الناس الذين يعيشون في الشرق الأوسط أن يأخذ في الحسبان دائماً أن لا فارق بين الدين والسياسة... خذ مثلاً مزار النبي شعيب، الواقع في إسرائيل... فإن هذا يعطي إسرائيل أداة فائقة تمكّنها من أن تبرهن، دينياً وسياسياً، عن موقفها من الطائفة الدرزية، بحيث تجعله أداة أساسية لدعاية تهيئ الأجواء لتطورات ممكنة في صفوف الدروز في المستقبل القريب... على إسرائيل، خلال موسم الزيارة في السنة المقبلة، أن توفر التسهيلات للاحتفاء بالعيد بمزيد من الإجلال والأبهة (مشاركة وزير الأديان وسواه من كبار الرسميين؛ عرض عسكري للوحدات الدرزية في الجيش الإسرائيلي؛ إلخ.)."[١٥]

وفي سياق تنفيذ هذه التوصية قرّر الجيش الإسرائيلي، في سنة ١٩٤٩، أن يستخدم مزار النبي شعيب في الجليل موقعاً لحفل قسم اليمين يوم يُطلب من المجندين الدروز الجدد أن يجاهروا بولائهم للدولة اليهودية. وكانت الغاية من تعمد اختيار مزار النبي شعيب لهذه المناسبة تعزيز السياسة الإسرائيلية حيال الدروز، بحيث تعبّر (وفقاً لتقرير إسرائيلي) عن صلة "تاريخية" اكتُشفت حديثاً بين أبناء شعيب (الدروز) وأبناء إسرائيل (اليهود).[١٦] وقد مكّن الاستعمال السياسي للمزار إسرائيل من استمالة آل طريف، الذين يسيطرون على المزار، إلى جانبها. وكان آل طريف، وهم من أبرز الأُسر الدرزية في فلسطين، قد قاوموا التعاون مع الصهيونيين.

وبتأييد تام من آل طريف، دخلت زيارة النبي شعيب طور إعادة التنظيم الجادة ابتداء من سنة ١٩٤٩. فقبل هذا التاريخ كانت زيارة المزار لا تختلف عن سواها من الزيارات التقليدية لغيره من المقامات في فلسطين وغيرها من بلاد الشرق الأوسط. وكانت الزيارة تجري عادة خلال ٢٠ ـ ٢٧ نيسان / أبريل، غير أنها لم تكن عيداً رسمياً، ولم تكن قط تجتذب مشاركة جماهيرية. لكن دولة إسرائيل باتت تعمد اليوم، ومن خلال وحدة الأقليات في الجيش، إلى دعوة الزعماء الدروز رسمياً إلى حضور عرض عسكري خاص يقام ضمن شعائر الزيارة.[١٧] ومع نهاية سنة ١٩٤٩، بدأت الحكومة تخصص الأموال لإنشاء مبان جديدة حول المزار. وكانت هذه الأموال تذهب مباشرة إلى الشيخ أمين طريف باعتباره قيّماً على المزار.

كانت هذه التغيرات تتناغم بوضوح مع حاجات آل طريف والإسرائيليين. أمّا آل طريف، فإن الأهمية التي أولاها الإسرائيليون لوظيفة المزار الجديدة كانت موضع ترحيب خاص من جانبهم، في وقت كان فيه الشيخ أمين طريف يواجه تحالفاً من المنافسين المدعومين من بعض الرسميين الإسرائيليين الراغبين في رؤية تحول في ميزان القوى داخل الطائفة. فقد حاول بلمون ويناي وسواهما من المسؤولين الرسميين الإسرائيليين (الذين كانوا يندّدون بموقف الشيخ أمين العدائي من تجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي) بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٤، توسيع التحالف الساعي لنزع الصفة الشرعية عن زعامة آل طريف وإقامة زعامات جديدة كانت تتعاون مع الصهيونيين قبل سنة ١٩٤٨. لكن الشيخ أمين استمر، وبدعم من آبا حوشي، رئيس بلدية حيفا وأحد أوسع الرجال نفوذاً في تقرير سياسات إسرائيل في الشؤون العربية، في تعزيز شرعيته في صفوف الزعماء الدينيين، وخصوصاً منذ سنة ١٩٥٤.[١٨] وهكذا أصبحت الزيارات لمزار النبي شعيب وسواه أهم الأدوات التي استخدمها الشيخ أمين لتسويغ شرعية زعامته في الدولة الجديدة. أمّا الإسرائيليون فقد كانوا يحتاجون إلى الزيارة لتشجيع الخصوصية الدرزية المحدثة.

وعندما نجد أن كلا الطرفين قد استعمل خلال العملية "مواد قديمة من أجل تشكيل تقاليد من نمط جديد لغايات جديدة تماماً"، فنحن نقف ولا شك أمام "تقاليد مخترعة".[١٩] وبحلول سنة ١٩٥٤ كانت الزيارة قد أصبحت عيداً رسمياً، سرعان ما تبعته أعياد جديدة مماثلة ومعترف بها رسمياً، كعيد القادر، وعيد سبلان، وسواهما. وفي السنة نفسها، كف المسؤولون الإسرائيليون عن اعتبار عيد الفطر عيداً للدروز.

إسرائيل تخلق "أمة" جديدة

دأبت إذاعة إسرائيل وصحافتها، بعد سنة ١٩٤٨، على استعمال عبارتي "الدروز" و"الطائفة الدرزية" توكيداً لتميُّز الطائفة من العرب الآخرين في البلد. لكن صانعي السياسة الإسرائيلية لم يقرّروا "منح" الدروز "وضعاً رسمياً جديداً" إلاّ في أواسط الخمسينات من القرن الماضي. وإذ فعلوا ذلك فقد فعّلوا أخيراً توصيات اللجنة الوزارية التي أُلّفت سنة ١٩٤٩ والمتعلقة بـ "دمج" الأقليات العربية، أو قسم منها على الأقل ـ الدروز.

الخطوة الأولى كانت إقرار قانون التجنيد الإلزامي في أيار / مايو ١٩٥٦. رسمياً، كان قانون خدمة الدفاع الإسرائيلي قد فرض منذ البداية على كل مواطن ومقيم دائم بإسرائيل، من ذكر وأنثى، واجب الخدمة في القوات المسلحة عند بلوغه سن الثامنة عشرة. وعندما يحدث بعض الاستثناءات، كإعفاء الأقليات عامة، فذلك يعود لـ "استنساب" وزير الدفاع وحده. وبينما كان تجنيد الدروز في الجيش مستمراً على قدم وساق منذ إنشاء وحدة الأقليات، وتزايد منذ بداية سنة ١٩٥٤، فإنهم كانوا يخدمون "تطوعاً" حتى دخلت "الترتيبات الخاصة" التي وضعت سنة ١٩٥٦ حيز التنفيذ.

ولمّا كانت الوثائق الموجودة في أرشيف دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي، والمتعلقة بالأحداث المحيطة بتنفيذ قانون التجنيد، لا تزال في معظمها طي السرية، فإن من الصعب أن نعرف ما هي القوة الدافعة وراء هذا القانون. وبحسب رواية الأحداث كما نُشرت في *Government Yearbook* (الكتاب السنوي للحكومة)، "فإن القانون قد طبق على الدروز بناء على طلب بعض زعماء الطائفة."[٢٠]

والأرجح أن الكتاب السنوي للحكومة يشير إلى رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥ مرسلة من الشيخ جابر معدّي إلى رئيس الحكومة دافيد بن ـ غوريون، جاء فيها:

"اجتمعتُ منذ عام بسيادة رئيس الأركان الجنرال موشيه دايان، بحضور قائد وحدة الأقليات، وقد حثثتهما على تنفيذ القانون... كل [كذا] الدروز متشوقون إلى اليوم الأول من سنة ١٩٥٦، يوم ستعلنون سيادتكم بدء نفاذ هذا القانون."[٢١]

ويتضح من الجملة الأخيرة أن الشيخ جابر كان يعلم سلفاً أن رئيس الأركان كان ينوي أن يعلن، في الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٥٦، إلزامية تجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي. ومما له دلالته أيضاً أن صوغ الرسالة بعبرية جيدة يوضح أنها من وضع أحد "أصدقاء جابر اليهود". أمّا كون الرسالة والاجتماع قد رُتبا مسبقاً فيظهر من ملاحظة بخط مختلف في الزاوية اليسرى من الصفحة يُقرأ فيها "للاجتماع بوزير الدفاع يوم الخميس، لدعوة المعنيين الآخرين." كان الشيخ جابر طبعاً من أوائل الراغبين في التعاون مع الصهونيين في سنة ١٩٤٨، وذلك لخدمة مصالحه السياسية الخاصة في الطائفة بالدرجة الأولى.

وفي جميع الأحوال، أُقرّ قانون التجنيد الإلزامي في ٣ أيار / مايو ١٩٥٦. وقد مرّ شهران آخران قبل أن يبدأ أوائل الجنود الدروز خدمتهم في الجيش. لكن الاحتجاجات كانت بدأت أيضاً في الانتشار في القرى الدرزية ضد "الصفقة" التي عقدها المشايخ، فيما زُعم. ومع ذلك، فقد نُفذ القانون كما خُطط له، وبات الدروز "الأقلية" الوحيدة الخاضعة للتجنيد الإلزامي.[٢٢]

بعد أقل من عام، دُفعت عملية "الدمج" خطوة أُخرى إلى الأمام وطُبقت في المجال الديني. ففي ١٥ نيسان / أبريل ١٩٥٧، وقبل عشرة أيام من زيارة مزار النبي شعيب، وقّع وزير الأديان الإسرائيلي مرسوماً يعترف قانونياً بالدروز كطائفة وفقاً لتنظيم الطوائف الدينية الصادر أيام الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٧، والذي احتفظت به إسرائيل كما احتفظت بالكثير من القرارات البريطانية لغاياتها الخاصة. وبهذا المرسوم غدت الطائفة الدرزية مستقلة قانونياً عن المسلمين. ولم يمض زمن طويل حتى راحت وزارة الداخلية تصدر بطاقات هوية للدروز استعيض فيها عن "الجنسية: عربي" بـ "الجنسية: درزي". وقد أخفقت احتجاجات الدروز على "هذه الجنسية الجديدة المخترعة" في ثني وزارة الداخلية عن قرارها، وجرت مضايقات رسمية للمثقفين والطلاب ورجال الدين، الذين رفضوا التسليم بذلك.

في هذه الأثناء كانت عادة تقسيم الدروز إلى فئتي "القوى الإيجابية" و "القوى السلبية" قد ترسخت تماماً. فالضابط الإسرائيلي غيورا زيد هو الذي استخدم عبارة "قوى إيجابية" أول مرة في الإشارة إلى أولئك الدروز الذين كانوا مستعدين للتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. وسرعان ما شاع استعمال العبارة بين سائر المسؤولين الرسميين الإسرائيليين، ومن ثم بين الدروز أنفسهم. حتى أنها صارت على درجة من الرسوخ بحيث أنها لا تزال تستعمل اليوم، إلى جانب عبارة "القوى السلبية" في الإشارة إلى الدروز الذين يجاهرون بمعارضة سياسات إسرائيل الرسمية أو يتصرفون على نحو معارض. وكانت تقوية "القوى الإيجابية" تستلزم حرمان الزعماء الذين يرفضون التعاون من أية مكانة اجتماعية أو دور سياسي. وهكذا، فعندما يتمكن عملاء الحكومة من التلاعب بتوزيع السلطة السياسية والاقتصادية داخل القرى الدرزية فمن الواضح أن المستفيدين كانوا "القوى الإيجابية" بين مشايخ الحمائل. ويعود بنا تشجيع هذه "القوى الإيجابية" إلى اقتراحات بيخور شيطريت في نهاية سنة ١٩٤٨: "أعتقد أن علينا أن ننمي في صفوف الدروز شعوراً بأنهم طائفة مستقلة عن طائفة المسلمين."[٢٣]

الخصوصية الدرزية المستحدثة

التأريخ الإسرائيلي للدروز وسياسة إسرائيل حيالهم مترابطان ترابطاً وثيقاً ومتساندان. فقد اختلق التأريخ الإسرائيلي "صورة" للدروز تبرزهم في "موقف متعاون" مع اليهود طوال تاريخهم؛ وقد عززت السياسة هذا الموقف. وتشدّد هذه الصورة على "المصير المشترك" للشعبين. ففي نظر أهارون لاييش، مثلاً، "لا وجود لتراث من اضطهاد اليهود للدروز، بل نجد على العكس أن مصير

هاتين الأقليتين المضطهَدتين يشترك في الكثير من الأوجه."[٢٤] وكان يتسحاق بن تسفي طوّر هذا الموضوع في الخمسينات، زاعماً أن "خصوصية" الدروز كانت صورة في المرآة لـ "الأمة/الجماعة/الديانة" اليهودية:

"إن لهذه الأمة ـ الدروز ـ سمات خاصة ومصيراً خاصاً قائماً بذاته ومنفصلاً عن سائر الأمم. فهي، من بعض الأوجه، تشبه الأمة اليهودية بسبب مزية أساسية. ففيها أيضاً نجد الديانة والقومية متحدتين اتحاداً وثيقاً... غير أن ثمة ناحية أُخرى تبرز التشابه بين اليهود والدروز، وهي مصير الأمتين ـ مصير الأقليات. فالدروز أيضاً عانوا الاضطهاد على أيدي أكثرية... هذه [العوامل] كلها قرّبت الدروز أكثر من مصير الأقلية اليهودية، ومكّنتهم من أن يفهموا سيكولوجيا الأقلية اليهودية المضطهدة."[٢٥]

ومن أوائل الباحثين الإسرائيليين الذين تقصوا "السمات الفريدة [كما رآها]" للدروز ـ وهي الصفات التي شكلت الأساس الذي بنيت عليه السياسة الحكومية حيالهم ـ كان حاييم بلان، الذي كتب في أوائل الخمسينات مقالين وكتاباً عن هذه الطائفة. وقد أرسى بلان نظرية بشأن "نمط سلوك" الدروز، الذي سهل في رأيه "استيعابهم" في إسرائيل. أمّا بالنسبة إلى كون الدروز عرباً أم لا، فقد خلص بلان إلى أن

"[هذا السؤال] غير قابل للإجابة كما هو، لأن لفظ (العرب) يستعمل استعمالاً فضفاضاً للدلالة على كثير من المعاني... لكن بالمعنى الثقافي، فإن الدروز ليسوا عرباً فحسب، بل هم (عرب ذوو ثأر) أيضاً... ومع ذلك فإن تميز الدروز ليس موضع شك، كما يجب تحري أصوله في ديانتهم. [فالطائفة] وُلدت ونمت في محيط عدائي؛ لذلك فقد اعتمدت مبدأ التقية، وهو ضرب من التلوّن الدفاعي بألوان انتماءات دينية بحيث يكونون (مسيحيين مع المسيحيين، ومسلمين مع الملسمين)... ويمكن التماس أحدث النماذج على هذا الاندماج الخارجي في إسرائيل اليوم."[٢٦]

وسرعان ما دعا مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية في الشؤون العربية بلان إلى وضع كتاب عن الدروز يكون مثل أداة تعطي المسؤولين الرسميين الإسرائيليين فكرة أوضح عن الدروز، وكيف يمكن أن يستفاد من قدرتهم على التعاون والتكيف. ومنذ ذلك التاريخ أثر كتاب بلان في الباحثين، والصحافيين، والمسؤولين الرسميين الإسرائيليين. أمّا إشارته إلى ممارسة الدروز للتقية، التي غالباً ما تُرجمت إلى الإنكليزية بعبارة "dissimulation" (إخفاء)،[٢٧] لتفسير "موقف التعاون" الدرزي، فقد رسخت رسوخاً ثابتاً في الأذهان. ومن التفصيلات التي لا تخلو من دلالة أن بلان لم يتوصل إلى هذا التأويل بنفسه، وإنما كان أخذه من كتاب وجده لرجل مسيحي لبناني يدعى جبرائيل الحلبي، وظنه ـ خطأً ـ من الدروز.

أصبحت التقية عند الباحثين والساسة الإسرائيليين "جوهر" الوجود الدرزي، متبعين في ذلك مذهب بلان. فمن ذلك أن لاييش تحرى الأصول الدينية للتقية وتضميناتها المفترضة بالنسبة إلى تاريخ الدروز وحياتهم الاجتماعية والسياسية. وقد كان لاييش، كسواه من الباحثين الإسرائيليين، منخرطاً في وضع سياسات الحكومة حيال الدروز، إذ عمل عدة أعوام في عقد الخمسينات من القرن الماضي داخل فريق الشؤون الدرزية في مكتب مستشار رئيس الحكومة في شؤون الأقليات. وقد نسب لاييش إلى عادة التقية طيفاً كاملاً من المعاني يشمل "المداهنة، والتملّق، والتستّر، والخداع، والتزييف، وإخفاء الحقيقة، والواجب الديني، والقدرة على التكيف"، وجميعها تشكّل "نمط السلوك" الدرزي. ومن غير المستغرب أن يجد لاييش التقية عملياً في كل مكان: في قانون الزواج، وتقاليد الخطبة، وأعراف الوراثة، إلخ. حتى عندما يظهر تعدد الزوجات والزواج الموقت عند بعض الدروز، فإن لاييش يرى في هذه الممارسات "تعبيراً عن التقية". علاوة على ذلك، فإن بعض الحوادث التاريخية، كمشاركة الدروز سنة ١٥١٦ في معركة مرج دابق التي أدّت إلى استيلاء العثمانيين على سورية الكبرى، و"مشاركة الدروز في الحركة الوطنية في سورية، وزعم الدروز أنهم من العرق العربي"، يبرهن في نظر لاييش عن قوة التقية. لا بل إنه ينظر إلى رفض الدروز السوريين في مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل استلام بطاقات الهوية الإسرائيلية على

أنه صورة من صور التقية حيال النظام السوري.[٢٨]

وقد استخدم نسيم دانا، الذي ظل مسؤولاً عن قسم الدروز في وزارة الأديان خلال عدة عقود، "معرفته" ليضع كتابين عن الدروز. ويعتمد كتابه الأحدث على التقية في تفسير "قدرة" الدروز على "البقاء". ويسوق، كأكثر الباحثين الإسرائيليين في شأن الدروز، الشاهد الذي استقاه بلان من جبرائيل الحلبي: "لقد أمرنا ربنا بأن نستتر في الديانة الغالبة مهما تكن: فنكون مع المسيحيين مسيحيين، ومع المسلمين مسلمين، وهلم جراً."[٢٩]

وجملة القول إن التقية قد أصبحت أداة موثوقاً بها لا لسبر أنماط سلوك الدروز، وإنما للتبصر في أنماط السلوك التي أبداها المسؤولون الإسرائيليون حيال الدروز على مرّ الزمان.

"الوجدان الإسرائيلي ـ الدرزي"

مع أواخر الخمسينات كانت تهب رياح الاحتجاج داخل الطائفة على المعاملة غير المتكافئة التي يلقاها الدروز على يد الحكومة الإسرائيلية، ومحاولاتها فصلهم عن باقي الطوائف العربية، وآخرها سن تشريع خاص باعتبار الدروز يتمتعون بوضع ديني خاص. وقد جاءت الاحتجاجات، في معظمها، من المعلمين والطلاب وبعض الجنود المتقاعدين. ومع أن هذه الجماعات عجزت عن زعزعة هيمنة النخبة التقليدية، فقد بلغت الاحتجاجات في أواسط الستينات حداً سبّب الكثير من القلق داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية.

ولا جدال في أن الاضطراب كان يتفاقم جراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأثر التي كانت تعصف بالطائفة، وبصورة أخص التغيرات الحاسمة في تركيبة القوة العاملة الدرزية. وقد أدار عجلة هذه التغيرات انهيار الزراعة في القرى الدرزية، وذلك نتيجة تكثيف سياسة مصادرة الأراضي التي اتبعتها إسرائيل بعد سنة ١٩٤٩. وبحلول سنة ١٩٦٢، كان الدروز قد فقدوا أكثر من ثلثي أراضيهم،[٣٠] وباتت حصة مياه الري الزراعي في قراهم تمثل أقل من ٠,٠٥٪ من مجموع موارد إسرائيل من المياه للزراعة. وتسارع انحطاط الزراعة بعد سنة ١٩٦٧، واعترفت لجنة الكنيست التي أُلّفت في أوائل السبعينات "لمعالجة مشكلة الدروز" بتأثير ضمور القطاع الزراعي.[٣١] وفي أواخر التسعينات، عندما كان أقل من ١٪ من القوة العاملة الدرزية لا يزال يعمل في زراعة أراض عائلية، كانت الزراعة في صفوف الدروز أصبحت "شيئاً من الماضي".[٣٢]

ففي أواسط الخمسينات كان الدروز، الذين تقع قراهم في مناطق جبلية فقيرة، يتخلون عن الزراعة بوتيرة أسرع من العرب الآخرين، وبالوتيرة نفسها يعانون جراء سياسة المصادرة التي اعتمدتها إسرائيل. ولم يكن من المستغرب أن يتوجه الدروز إلى قوات الأمن عند البحث عن العمل في قطاعات أخرى غير الزراعة. أمّا القطاع الآخر الذي حل محل الزراعة، فكان قطاع البناء. وكان لإعادة الهيكلة التي جرت في الخمسينات والستينات عواقب سلبية على هوية الدروز الجماعية.

ومع تشكيل الطلاب والأساتذة الدروز لمنظمات تدعو إلى تحقيق كامل الحقوق المدنية، وتأسيس منظمة الشبيبة الدرزية سنة ١٩٦١،[٣٣] تحركت الحكومة. وقد خص تقرير سري جداً للحكومة الإسرائيلية في أيار / مايو ١٩٦٢ بشأن "المنظمات السياسية، والطائفية، والاجتماعية، في صفوف الأقلية العربية" قسماً خاصاً للدروز من الطلاب العرب، الذين كانوا يعدون النخبة العربية في إسرائيل، ولاحظ الشكاوى التي برزت "في صفوف الشباب، والمثقفين، والجنود السابقين من الدروز."[٣٤] وقد نصح تقرير آخر سري جداً، صدر في السنة نفسها، للحكومة أن

"تستنفد كل إمكان تتيحه لنا سياسة [التقسيم] الطائفي، التي أثمرت ثماراً طيبة في الماضي ونجحت في إقامة الحواجز ـ وإن كانت مصطنعة أحياناً ـ بين بعض أقسام السكان العرب، كتفتيت الثقة بين الطائفة الدرزية وسواها من الطوائف. وقد مكنتنا هذه السياسة منذ اعتمادها من أن نمنع الأقلية العربية من التحالف والتآلف في كتلة موحدة، وذلك عبر إلهاء زعماء كل طائفة بالاشتغال معظم الوقت بالشؤون الطائفية لا بالشؤون العربية العامة."[٣٥]

ظل التسييس في صفوف الشباب الدرزي

يتواصل ويتكثف خلال الستينات، بحيث بات يقلق صانعي القرار الإسرائيليين؛ ومنهم كان أمنون لين، وهو "خبير بالشؤون العربية" في أوساط الرسميين الإسرائيليين. ففي سلسلة من المقالات التي نشرت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦، نسب لين احتجاجات الدروز إلى انعدام "الوجدان الإسرائيلي" في صفوف الشباب الدرزي: "لم تتعلم دولة إسرائيل كيف تستغل التقدم والتغيرات التي أدخلتها في مجتمع الدروز بعد تطبيق التجنيد الإلزامي. ونتيجة إخفاقنا في استغلال هذه العملية فإننا نولد عواقب خطرة في صفوف الشباب الدرزي." ودرءاً لعملية "الاستعراب" التي "برزت في صفوف الشباب، ينبغي لإسرائيل أن تنمي الوجدان الإسرائيلي ـ الدرزي."[٣٦]

وغدت محاولة توليد هذا الوجدان الإسرائيلي ـ الدرزي ملحة في سنة ١٩٧٢ يوم بلغت عملية الاستعراب في صفوف الدروز ذروتها بإنشاء لجنة المبادرة الدرزية، وهي جماعة ناضل أفرادها لقلب عملية فصل الدروز عن العرب وعكس مسارها. وكان المسؤولون الإسرائيليون ينظرون إلى أعضاء هذه اللجنة، وما شابهها من الجماعات، نظرتهم إلى خطر من شأنه أن يدفع الشباب الدرزي إلى دعم الوحدة بين الأقليات العربية كافة. فألّفت الحكومة لجنتين، مستلهمة أفكار لين، "لمعالجة المشكلة الدرزية". وبينما جُمدت التوصيات الاقتصادية التي صدرت عن اللجنتين فوراً، فإن الجهود التي بُذلت لخلق "الوجدان الإسرائيلي ـ الدرزي" من خلال التربية حظيت بالتشجيع الرسمي الكامل.

اختير غبريئيل بن ـ دور، وهو باحث في السياسة في جامعة حيفا، لرئاسة اللجنة الحكومية التي أُلّفت من أعضاء دروز ويهود، وكلفت صوغ التوصيات لمعالجة "المشكلة الدرزية". وقد ضمّن بن ـ دور تقريره نظرته القائلة إن العلاقات الدرزية ـ اليهودية لا تكتسي مظهر الصراع، وإنما التعاون المتبادل:

"يشدّد الكثير من الكتّاب اليهود والناطقين باسم الدروز والعلماء في إسرائيل على ميل الدروز إلى التحالف مع سواهم من الأقليات، كدافع أساسي لعلاقاتهم الطيبة باليهود طوال تاريخهم... وثمة أدلة وافرة على التفاهم المتبادل بين اليهود والدروز منذ القرن الثاني عشر حتى اليوم... واستمرت (وهي موضوع تركيز اليوم أكثر من أي يوم مضى، لأسباب سياسية لا تخفى)."[٣٧]

تقدمت لجنة بن ـ دور بجملة اقتراحات في شأن موضوعات يجب تعليمها في المدارس. ومن غير المستغرب أنها اشتملت في الدرجة الأولى على التاريخ، والفولكلور، والديانة، والأدب. وأوصت اللجنة بأن يتم التركيز على العلاقات الدرزية ـ اليهودية خلال عهد الانتداب، إلى جانب عقائد الطائفة الدينية، وقانون المجلس القضائي الدرزي، واندماج الدروز في إسرائيل، والتجنيد الإلزامي، و"الوجدان" الإسرائيلي ـ الدرزي.[٣٨] أمّا الخلاف الذي نشب داخل المجتمع الدرزي بشأن البرنامج التربوي الجديد، فقد أدرجه المسؤولون الإسرائيليون وحلفاؤهم الدروز باعتباره سجالاً بين "القوى السلبية والقوى الإيجابية."[٣٩] وبحلول سنة ١٩٧٧، كان البرنامج التربوي الدرزي قد فُصل تماماً عن البرنامج العربي.

عزّز البرنامج الخصوصية الدرزية، غير أنه لم يرفع المستوى التربوي. هنا تحديداً نقع على سمة جوهرية من سمات المجتمع الدرزي في إسرائيل. ونظراً إلى بنية سوق العمل الدرزي فإن مستويات التربية العالية أو المهارات المهنية ليست مطلوبة. ما هو مطلوب لأجهزة الأمن، على الأقل، إنما هو الانضباط، والتماهي مع السياسات الرسمية، والولاء، والطاعة. وفي الوقت نفسه، فإن الشباب الدرزي الذي تجتذبه فرص الدخل الفوري والثابت (والمتدني، أيضاً)، والمدرك لحدود الخيارات المتاحة أمامه، لا يضع لنفسه أهدافاً تربوية عالية. إن ما ينجرُّ عن ذلك من حلقة مفرغة من التربية غير الكافية والوظائف ذات المستوى المتدني يخلق تبعية كاملة تقريباً للسلطات الإسرائيلية، تستطيع هذه السلطات استغلالها بسهولة لتبث فيهم "الوجدان الإسرائيلي ـ الدرزي". وهذا ما يعود بنا إلى "صورة الذات" الدرزية، سواء لدى النخبة أو لدى عامة الناس.

خاتمة

وهكذا، فإن "صورة الذات" الدرزية في إسرائيل

هي في قسم منها تركيب، وفي قسم اختلاق. والسمات التقليدية للخصوصية الدرزية تحولت إلى نوع جديد من "الخصوصية"، مقولب ليتوافق مع واقع الدولة اليهودية. وإن بنية العمالة في المجتمع الدرزي والخدمة العسكرية الإلزامية المفروضة عليه تشكلان جزءاً من هذه الصورة. ومن المشكوك فيه أن يكون في وسع النخب الدرزية وصانعي السياسة الإسرائيلية النجاح، إلى هذا الحد، في حمل أغلبية الدروز على تبني "صورة الذات" هذه.

وهذا يفسر أيضاً لِمَ كانت الأقلية الدرزية، التي ترفض التسليم بـ "صورة الذات" الجديدة، أو بالهوية الدرزية الجماعية (كما تفهم في إسرائيل)، مهمشة في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وبالمثل، فإن الاحتجاجات العلانية على الهوية المفروضة تفسَّر دائماً بأنها "مشاعر إحباط موقتة"، وإن كانت السلطات تبذل دائماً جهوداً فورية (تنطوي على وعود متجددة، إلخ.) لاحتواء هذه "المشاعر الموقتة".

لكن الأكثرية قد "سلمت" بفكرة الكيان الطائفي؛ وفي هذا مؤشر إلى نجاح السلطات الإسرائيلية في حمل الدروز على اعتبار أنفسهم مجتمعاً منفصلاً، لا بل "أمة". وهنا تتضافر أدوار النخبة، والاقتصاد، والتربية. وقد كان للنخبة الدرزية دور حاسم في خلق تبعية الطائفة للعمل في أجهزة الأمن كمصدر أساسي للعمالة، وفي إدخال برنامج "درزي" خاص في المدارس، وفي منع النخبة البديلة في صفوف المثقفين المعارضين من فرض نفسها.

لم يندمج "زعماء" الدروز، منذ أن أصبح الدروز جزءاً من إسرائيل في سنة ١٩٤٨، في الأحزاب السياسية ولا في غيرها من الأطر القومية كالنقابات، والحركات الشعبية، وما إلى ذلك. بل ظلوا يرون أن دورهم يقتصر على شؤون طائفتهم ومصالحها. لكن حتى عندما يتعلق الأمر بشؤون الدروز ذاتها، فإن "زعماءهم" لا يزالون يتعاطون، في الدرجة الأولى، الشؤون الصغرى للأفراد، والأتباع، وأعضاء الحمولة، لا المشكلات الكبرى التي تواجه الطائفة ككل. بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مرئية أو غير مرئية، فإن دورهم وأنشطتهم كانت ولا تزال تخضع لإملاءات نخبة إسرائيل الحاكمة بهدف ضمان بقاء الطائفة الدرزية مستكينة حيال "قضايا شائكة" كمصادرة الأراضي، وانعدام المساواة التامة بين اليهود والعرب من سكان إسرائيل.

وبينما تستمر احتجاجات لجنة المبادرة الدرزية والمثقفين الدروز إلى هذا اليوم، فإن صانعي السياسة الإسرائيلية لا يواجهون صعوبات تذكر في تهميش هذه "القوى السلبية". وبهذا المعنى، فمن الجائز لقائل أن يقول إن سياسات إسرائيل الصهيونية كانت "ناجحة". لكن عندما يبحث المجتمع الدرزي اليوم عن أجوبة للمستقبل، فإن شعوره الدفين بالمصيبة أمر لا يمكن إنكاره. ■

المصادر

١ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٢٨/٢٤٠٢، اجتماع اللجنة الوزارية، ٦ أيار / مايو ١٩٤٩.

٢ يميز استخدامي لفظ "خصوصية" بين هويتين جماعيتين هما: الوطنية، وما قبل الوطنية. وفي رأيي أن دروز فلسطين كانوا، حتى نهاية عهد الانتداب وما بعده، يشكلون جماعة عرقية - دينية لم تكن قد أدركت فكرة الوطنية بعد. وإنما كانوا، على الضد من ذلك، متشبثين بهويتهم الطائفية، أو خصوصيتهم؛ وهي سمة كان يتسم بها الكثير من الجماعات العرقية - الدينية في الحقبة التي سبقت العصر الحديث.

٣ الأرشيف الصهيوني المركزي، س/٦٦٣٨/٢٥، تقرير ي. بن تسفي "بشأن إقامة علاقات طيبة بالدروز"، آب / أغسطس ١٩٣٠.

٤ **Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford and New York: Oxford University Press, 1990), pp. 173-187.**

٥ الاقتباسات مستقاة من:
Morris, op. cit.
٦ أرشيف الجيش الإسرائيلي، ١٣/٥٢/٩٥٧، تقرير، "الدروز في حرب فلسطين"، ١ آب / أغسطس ١٩٤٨.
٧ أنظر:
Yoav Gelber, "Druze and Jews in the War of 1948," *Middle Eastern Studies* 31, no. 2 (April 1995), p. 240.
٨ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٢١٩/٤٩/٧٢٤٩، ٢٤ آب / أغسطس ١٩٤٨.
٩ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ١١/٢٥٧٠، شمعوني إلى إ. ساسون، ١٦ آب / أغسطس ١٩٤٨.
١٠ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ١١/٢٥٧٠، شمعوني إلى إ. ساسون، ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨.
١١ أرشيف الجيش الإسرائيلي، ١٢/٥٢/٩٥٧، تقرير، "الدروز في حرب فلسطين"، آب / أغسطس ١٩٤٨.
١٢ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٨/٢٥٦٥، تقرير بلمون، "أنشطتنا بين الدروز"، آب / أغسطس ١٩٤٨.
١٣ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٢٨/٢٤٠٢، تقرير اللجنة الوزارية، ٩ حزيران / يونيو ١٩٤٩.
١٤ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٢٨/٢٤٠٢، الدكتور هـ. هيرشبرغ إلى بلمون، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٩.
١٥ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٨/٢٥٦٥، "مذكرة، راجع: معاملة الطائفة الدرزية في إسرائيل"، ت. كوهين إلى وزارة الأديان، ١٠ آب / أغسطس ١٩٤٩.
١٦ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الأقليات، ج/٣٠٢/٧٨؛ ووزارة الخارجية، ٨/٢٥٦٥، شيطريت إلى بن - غوريون وموشيه شاريت، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨.
١٧ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٨/٢٥٦٥، "دعوة [إلى الزيارة]"، ت. ليشانسكي، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٤٩.
١٨ وتُظهر المكاتبات القائمة ابتداء من سنة ١٩٥٤ بين آل طريف وسواهم من شيوخ الحمائل من جهة، وبين آبا حوشي من جهة أُخرى، كيف بدأ مشايخ الدروز يتطلعون إلى مصالحهم الشخصية ومصالح حمائلهم التي شجعتها السلطات باعتبارها مكافآت على دعمهم السياسة الرسمية حيال الطائفة الدرزية.
١٩ Eric Hobsbawm and Terence Ranger,eds., *The Invention of Tradition* (1983; reprint, New York: Cambridge University Press, 1993), p. 6.
٢٠ State of Israel, *Government Yearbook* (Jerusalem: Israeli Government Printing Office, 1957), p. 49.
٢١ أرشيف الجيش الإسرائيلي، ٦٧٠٠/١١٧/٤٨، جابر معدي إلى بن. غوريون، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥.
٢٢ قبل إقرار القانون وتنفيذه كان تم استدعاء المسلمين السنّة والمسيحيين عبر فروع الهستدروت في القرى العربية، ويبدو أن نحو ٤٠٠ شاب من الناصرة وقرية الرينة كانوا على استعداد للالتحاق بالجيش الإسرائيلي، لكن أياً منهم لم يتجند. أرشيف دولة إسرائيل، ج ١٢٨/٢٢١٤، تقرير دائرة الأقليات، آذار / مارس - نيسان / أبريل ١٩٥٦.
٢٣ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٨/٢٥٦٥، تقرير شيطريت، ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨.
٢٤ Aharon Layish, "Taqiyya among the Druzes," *Asian and African Studies* 19, no. 3 (November 1985), p. 277.
٢٥ يتسحاق بن تسفي، "إيرتس يسرائيل فِـ ييشوفا تاحَت ها - شيلتون ها - عتماني" (أرض إسرائيل وسكانها تحت الحكم العثماني)، (القدس، ١٩٥٦).
تُرجم بعض كتابات بن تسفي عن الدروز إلى العربية في سنة ١٩٥٤ تحت عنوان "القرى الدرزية في إسرائيل" (ترجمة كمال القاسم [الرامة، إسرائيل: ١٩٥٤])؛ لكن قارن ترجمة القاسم في الصفحتين ٦ و١٢ بالأصل العبري (ص ١٧ - ١٩، ٤١ - ٤٢، ١٩١ - ١٩٢). يختار القاسم الأجزاء التي تشير إلى القرى الدرزية مستعملاً لفظ "طائفة" بدلاً من لفظ "أمة" الذي يستعمله بن تسفي.

٢٦ **Haim Blanc, "Druze Particularism: Modern Aspects of an Old Problem," *Middle Eastern Affairs* 3 (November 1952), pp. 315-321.**

٢٧ ومعنى التقية بالعربية الحرص والتنبه. وممارسة التقية شيعية الأصل. وهي تسمح باعتماد الأشكال الخارجية للشعائر السنّية من أجل حماية العقيدة الداخلية. وممارسة الدروز للتقية أشبه بالمبدأ الذي يعتمده الإسماعيليون والعلويون.

٢٨ أنظر:

Layish, op. cit., pp. 246-275.

٢٩ أنظر: نسيم دانا، "ها ـ دروزيم" (الدروز)، (رامات غان، إسرائيل: جامعة بار ـ إيلان، ١٩٩٨)، ص ٢٢٠.

٣٠ انخفضت ملكية الأرض في القرى الدرزية جراء المصادرة، من ٣٣٧,٩١٦ دونماً في سنة ١٩٤٥ إلى ٩٧,٣٨٦ دونماً في سنة ١٩٦٢. وإذا رغبت في الاطلاع على جدول يظهر ملكية الأراضي في القرى الدرزية بين سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٩٥، أنظر:

Kais M. Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: E. J. Brill, 1999), p. 141.

٣١ أرشيف دولة إسرائيل، CL/١٣٥٢/١٣٠١٢، تقرير اللجنة، ٢٠ أيار / مايو ١٩٧٥، ص ١٣ ـ ١٤.

٣٢ في التسعينات كان العرب، وفي جملتهم الدروز، يحصلون على ١,٣٦٪ ـ ٣,٤٪ من مجموع كمية المياه المخصصة للزراعة، سيكوي (جمعية تعزيز تكافؤ الفرص)، "شيفيون فِـ شيلوف" (المساواة والاستيعاب)، (القدس: سيكوي، ١٩٩٥)، ص ٣٣.

٣٣ وسرعان ما انقسمت المنظمة إلى فريقين: فريق يدعو إلى الالتحاق بباقي الطوائف العربية في النضال ضد الحكم العسكري ومصادرة الأراضي، وآخر يريد تركيز "نضالهم على المساواة الحقيقية لا الصورية" للدروز في إسرائيل.

٣٤ أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية، ٣/٣٤١٣، تقرير، ٧ أيار / مايو ١٩٦٢.

٣٥ أرشيف آبا حوشي، تقرير سري جداً (بلا تاريخ دقيق، نحو سنة ١٩٦٢)، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٦ "هآرتس"، ١٩٦٦/١١/١٤.

٣٧ **Gabriel Ben - Dor, *The Druzes in Israel: A Political Study* (Jerusalem: Magnes Press, 1979), pp. 98-99.**

٣٨ **Ibid., pp. 225 - 232.**

٣٩ أرشيف دولة إسرائيل، CL2/١٣٥٢/١٣٠١٢، يوسف نصر الدين إلى م. بيغن، ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧.